التداخل الدلالي في الأسماء بين المذكر والمؤنث (دراسة لغوية)

م. د. إسراء صلاح خليل إبراهيم
كلية الآداب -جامعة الأنبار

استلم: ١٩ /٢/ ٢٠١٨ النشـــر: ٢ / ١٢ / ٢٠١٨

الملخص:

لا شك أن دراسة الظواهر اللغوية على مستويات اللغة المختلفة في غاية الاهمية، ومن هذه الظواهر (ظاهرة التداخل الدلالي في الاسماء بين المذكر والمؤنث)، فهي ظاهرة يجب أن يعتني بها الدارسون والباحثون لما لها من عظيم الاثر في بيان إعجاز اللغة العربية وبيان بعض الأحكام الشرعية، إذ يتعلق هذا البحث بأكثر من علم من علوم اللغة العربية فهو من مباحث علم أصول اللغة، وكذلك يدخل في مسائل علم الدلالة، وكذا في النحو والصرف والمعاجم.

Abstract

There is no doubt that the linguistic phenomena on different language levels are extremely important. These phenomena (semantic interference phenomenon in names between masculine and feminine).

It is a phenomenon that must be concerned by Scholars and researchers because of their great impact in Arabic language deficits statement and indicate some of the rulings , since this search comes more from the knowledge of the Arabic language is the language pedagogy , As well As enter into questions of semantics . As well As grammar and lexicons.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل من آياته اختلاف الالسنة والالوان، والصلاة والسلام على أفصح الخلق وأفضلهم سيدنا محمد الذي أكرمه الله تعالى بالحكمة والبيان، وعلى آله وأصحابه الذين تفقهوا في الدين بتفقههم بلغة القرآن...أما بعد فلقد أَكَبَّ العرب منذ العصور الإسلامية الأولى على الاهتمام باللغة العربية ودراستها دراسة واعية لبيان فصاحتها وبلاغتها، فبرز علماء عاهدوا أنفسهم على حمايتها وتأصيلها واتخذوا وسائل متعددة للوصول إلى غايتهم المنشودة، ووضعوا لها قواعد وضوابط يلتزم بها كل من ينضوي تحت لواء هذه اللغة الشريفة، حيث كانوا يرون أنَّ الالتزام بآدابها يعد سمة من سمات الخُلق القويم للإنسان الكامل، إذ يقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "تعلموا العربية فأنها تُثبتُ العقل وتزيد في المروءة".(١)

فقد قدموا بهذا العمل خدمةً جليلةً لتلك اللغة، وأن أكبر تكريم لهذه اللغة يكمن في الاعجاز اللغوي، فقد عنى الدارس اللغوي بدراسة الظواهر اللغوية على مستويات اللغة المختلفة، وعلى الرغم من ذلك، لم تنل الظواهر

اللغوية حظها الوافر من تلك الدراسات، لذا عنيت بهذا البحث بدراسة ظاهرة (التداخل الدلالي) إذ خصصت لدراسة التداخل الدلالي في الأسماء بين المذكر والمؤنث. فهذا البحث يتعلق بأكثر من عِلْمٍ من علوم اللغة العربية، فهو من مباحث علم أصول اللغة، أو ما يعرف بفقه اللغة، كذلك يدخل في مسائل علم الدلالة، كذا في النحو والصرف والمعاجم، بل وقد تتعلق مسألة التداخل بالأحكام الشرعية، كما سأبينه إن شاء الله. وكنت أود أن أكتب عن متعلق البحث بكل علم من هذه العلوم، لكن سأخرج بذلك عن المقصود وهو الاختصار مع الاستيعاب؛ لذا اقتصرت فيه على تمهيد وفصلت فيه معنى التداخل الدلالي، وفصليين، تضمن الفصل الاول: مظاهر التداخل الدلالي وصوره بين المذكر والمؤنث. أما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن أثر التداخل الدلالي بين المذكر والمؤنث على اللغة وعلى غيرها من العلوم. ثم خاتمة للبحث. ثم قائمة بصادر البحث ومراجعه.

التمهيد

مفهوم التداخل الدلالي

أولًا: التعريف باعتبار مفرديه :

التداخل لغة: على وزن تَفَاعُل، من مادة (د خ ل)، وهي أصل مطرد؛ وتعني: دخول شيء في غيره بلا زيادة حجم وقدر. وقيل: هو التردد بين شيئين(٢).

التداخل اصطلاحًا: هو دخول أصل لغوي (جذر) في أصل آخر؛ مما قد يؤدي إلى صعوبة تمييز الأصل الأول من الثاني، أو الداخل من المدخول عليه. ولذلك استعملت صيغة التفاعل التَّدَاخُل، لتدل على المشاركة(٣).

الدلالي لغة: من الدلالة، وهي مصدر للفعل (دلَّ يدلُ دلالة) وهي الإرشاد وما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه، وهي أيضًا: اسم لعمل الدلال، وما جعل للدليل(٤).

وقد ذكروا في لفظة (دلالة) لغاتٍ ثلاث، وهي: (دَلالة، ودِلالة، ودُلالة) بفتح الدال وكسرها وضمها، إلا إنَّ الفتح اقوى، وقيل أيضاً (دُلولة) بضم الدال وقلب الالف واواً.(٥)

الدلالة اصطلاحًا: هي كون اللفظ متى أطلق فهم منه المعنى، مثل دلالة (ضربَ) على الضرب، وهذا المعنى هو الذي أطلق عليه الأصوليون بـ(الدلالة الوضعية اللفظية)، وقسموه على ثلاثة اقسام:(٦)

دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام مسماه(٧)، أي: أَنْ يدل اللفظ المشترك على جميع معانيه إذا لم تصحبه قرينة تخصصه بمعنى معين، كدلالة لفظ (الإنسان) على الحيوان الناطق.(٨)

دلالة التضمّن: وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له[٩]، مثل دلالة لفظ (البيت) على الجدران فقط[١٠]. ودلالة (الواو) على الحال في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**﴾ [الأنعام: ١٢١]، لأن الواو تأتي لعدة معانٍ، والحال أحد معانيها.[١١]

دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على معنى خارج ملازم للمعنى الذي وضع له[١٢]، كدلالة (الاسد) على الشجاعة، وهذا المعنى اللازم ذهني لا ينفك عن المعنى الحقيقي[١٣]، فالشجاعة ملازمة للفظ الأسد ذلك اللفظ الذي يدلُّ أصلاً على الحيوان المعروف، وعند سماع اللفظ ينتقل من المعنى الأصلي (الأسد) الى المعنى اللازم (الشجاعة)، وسميت هذه الدلالة بالالتزام؛ لأن اللفظ دلَّ على ما دلَّ عليه لزوماً عن طريق انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى المراد به، وهو الشجاعة التي أوحي بها ذلك اللفظ عقلاً، أي: تعرف بالذهن وليس من اللفظ مباشرة.[١٤]

ثانيا: تعريف التداخل الدلالي باعتباره مصطلحاً مركبًا : هو التشابه والاشتباه والتردد بين ما يدل عليه أمران، فالمذكر والمؤنث يعتوره هذا التداخل الدلالي، فلا يُجَلِّيه إلا السياق أو حالة المتكلم، وله صور عدة ومظاهر شتى، وهو ما سنبينه في الصفحات القادمة من هذا البحث إن شاء الله.

الفصل الأول

مظاهر التداخل الدلالي وصوره في الأسماء بين المذكر والمؤنث

ينبغي أن يُعلَم أوّلًا أن علماء اللغة قد ذكروا علامات للمؤنث تميزه عن المذكر، إذ قالوا: إنَّ التأنيث يكون على ضربين: بعلامة وبغير علامة.

الضرب الأول: المؤنث بعلامة: فعلامة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين، فأحد اللفظين التاء تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة، والآخر الألف. أما الهاء فتأتي على سبعة أقسام[١٥]:

القسم الأول: دخولها على نعت يجري على فعله، نحو: قائمٍ ومفطرٍ وكريم ومنطلقٍ، عند التأنيث يقال: قائمة ومفطرة وكريمة ومنطلقة.

القسم الثاني: دخولها فرقًا بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي الذي لأُنثاهُ ذكر، نحو: امرؤٌ وامرأةٌ، ومرءٌ ومرأةٌ، وللذكر رجَلٌ وللأُنثى رَجُلةٌ ، إذ استدلوا على ذلك بقول الشاعر:

خرقوا جيب فتاتهم لم يبالوا حرمة الرَّجُلة [١٦]

القسم الثالث: دخولها فرقًا بين الجنس والواحد منه، **مثال ذلك:** تَمْرٌ وتَمرةٌ، وبُسْرٌ وبُسرةٌ، وشعير وشعيرةٌ، وبقَر وبقَرةٌ. هذا إذا أخرجوا منه الهاء جاز فيه التأنيث والتذكير، فيقال: هو شعير، وهي الشعير.

ومثال ذلك قول الله تعالى:﴿ **كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ** ﴾ [الحاقة: ٧]، فالتذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة. والمؤنث ليس له مذكر من لفظه، حتى لا يلتبس بغيره.

القسم الرابع: ما يدخل عليه حرف الهاء، وليس هو من الأجناس وليس له مذكر من مفرده، **مثال ذلك:** بلدة ومدينة وقرية وغُرفة.

القسم الخامس: ما تلحق به هاء التأنيث، ولكن ليس للفرق بين المذكر والمؤنث، ولكنه نعت للمذكر على سبيل المبالغة، **نحو:** عَلاّمةٌ ونَسابةٌ وراويةٌ.

فمعلوم أن علامة التأنيث تلحق الصفات على كثرة، والأسماء على قلة، وهاء التأنيث تدخل في هذا النوع للحظ بعيد عن التفريق بين المذكر والمؤنث، ولكن لإظهار بلاغة اللفظ.

القسم السادس: الهاء التي تلحق الجمع الذي على وزن مفَاعِلَ، وهو على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يراد به النَّسبُ، مثال ذلك: الأَشاعثةِ والمهالبةِ والمَناذرةِ.

النوع الثاني: أن يكون من الأعجمية المعربة نحو: الجَواربةِ والمَوازجةِ والسيَّابجةِ والبرابرةِ. وهذا النوع يكون المتحدث به على الخيار في إثبات الهاء أو حذفها؛ لأنه ليس ثمة لبس في الحذف أو الإضافة.

النوع الثالث: أن تقع الهاء في الجمع عوضًا من (ياء) محذوفة فلا بد منها أو من الياء، **مثال** ذلك: جمع زنديق زَناديقٌ. فكان الذي ينبغي عند الجمع أن تقول: زنادقة، فحذفت علامة التأنيث (الهاء) وعوضنا عنها بالياء فجاء الجمع على لفظ: مفاعيل، وهو ما يعرف عند النحاة بصيغة منتهى الجموع. (١٧)

قال ابن السراج: "وإنما قلت: إن باب الهاء في الجمع للنسب والعجمة؛ لمناسبة العجمة أن تناسب الهاء، فالاسم تمنعه الهاء من الانصراف كما تمنعه العجمة فيما جاوز الثلاثة وإن الهاء كياء النسب تقول: بطةٌ وبَطٌ وتَمرةٌ وتَمرٌ فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء وكذلك تقول: (زنجيٌّ وزنجٌ وسنديٌّ وسندٌ ورومي ورومٌ ويهوديٌّ ويهودٌ) فلا يكون بين الجمع والواحد إلا الياء المشددة وكذلك التصغير إنما يصغر ما قبل الياء المشددة التي للنسبة تأتي بها في أي وزن كان وكذلك تفعل بالهاء تقول في تصغير تَميميٌّ تُميميٌّ وفي تصغير جمزي جُمَيزيٌّ وتقول: في عنترةَ عُنَيريٌّ فالاسم على ما كان عليه".(١٨)

القسم السابع: ما دخلت عليه الهاء وهو واحد من جنس إلا أنه للمذكر والأنثى، مثل: حمامة ودجاجة وبطة وبقرة ، فهذا واقع على الذكر والأنثى، فيقال للمذكر: حمامة. وللمؤنث: حمامة. ومنه قول جرير:

لَمَّا تَذَكَّرتُ بِالدَّيرَينِ أَرَّقَنِي ... صَوْتُ الدَّجَاجِ وقَرْعٌ بالنَّواقِيسِ(١٩)

إنما يريد: زُقاءِ الديوكِ.

أما العلامة الثانية للتأنيث فهي الألف الخاصة بالتأنيث، وتكون على صورتين:(٢٠)

الصورة الأولى: ألف التأنيث المقصورة.

الصورة الثانية: ألف التأنيث الممدودة.

فالألف المقصورة تجيء على صورتين: صورة لا يشك في أنها ألف تأنيث وصورة تحتاج إلى دليل.

أما الألف التي لا يشك في أنها ألف تأنيث مقصورة فهو ما جاء على فُعْلَى فهو أبدًا للتأنيث لا يكون هذا

البناء لغيره، وذلك نحو: حُبْلى وأُنثى وخُنْثى ودُنْيا؛ لأنه ليس في الكلام اسم على مثال (جَعْفَر) فهذا ممتنع من الإلحاق. وأما الصورة التي تحتاج الى دليل فهو ما جاء على وزن الأصول وبابه أن ينظر هل يجوز إدخال الهاء عليه، فإن دخلت فإنه ليس بألف تأنيث لأن التأنيث لا يدخل على التأنيث وإن امتنعت فهي للتأنيث فأما الذي لا تدخل عليه الهاء فَسكرى وغَضبى ونحوه مما بني الذكر منه على فَعْلانَ نحو: سَكْرانَ وغَضبانَ وكذلك جمعه نحو: سَكارى في أن الألف للتأنيث ومن ذلك: مَرْضَى وهَلْكَى ومُوتى وأما ما تدخله الهاء فنحو: عَلْقَاةٍ وأرطأَةٍ. وأما الألف الثانية فهي ألف التأنيث الممدودة، وتكون على صورتين أيضًا:

الصورة الأولى: تأتي على وزن فعلاء فاذا أردنا أن نأتي بالمذكر كان على وزن أفعل مثل حمراء هذه صفة للمؤنث والمذكر منها أحمر وكذلك خَضْراءَ وسوداءَ وبيضاءَ وعوراءَ: فالمذكر من جميع هذا يكون على وزن (أَفعلَ) أخضرَ وأَعورَ وجميع ما جاء على هذا اللفظ مفتوح الأول فألفه للتأنيث

الصورة الثانية: ما يجيء اسمًا وليس له مذكر اشتق له من لفظه فهذا يكون للواحد وللجمع فأما ما جاء اسمًا لواحد فمثل: صَحْراءَ وطَرْفاءَ وقَعْساءَ وحلفاء وخنفساء وقرفصاء وأما ما جاء للجمع فمثل: الحكماء والأصدقاء.

الضرب الثاني: ما أنث بغير علامة، وهو يأتي على ثلاث صور:(٢١)

الصورة الأولى: وهو ما جعل للمؤنث فقط واختص به، وجعل في مقابله اسم للمذكر، مثل: أتان وحمار، فالأتان جعل للمؤنث خاصة، والحمار جعل للمذكر خاصة، كذلك الجمل والناقة.

الصورة الثانية: وهو الاسم الذي يلزم التأنيث، وليست له علامة تخصه، ولكن يعرف تأنيثه بفعله وبالحديث عنه مثل عين.

الصورة الثالثة: وهو الاسم الذي يذكر ويؤنث، فمن ذلك الجموع لك أن تذكر إذا أردت الجمع، وتؤنث إذا أردت الجماعة، فأما قومٌ فيقولون في تصغيره قويمٌ وفي بَقَرٍ بُقَيرٌ وفي رَهْطٍ رُهَيطٌ لأنك تقول في ذلك (هم) ولا يكون ذلك لغير الناس(٢٢)،فإن قلت فقد أقول: جاءتِ الرجالُ وقوله تعالى:﴿ **كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ**﴾ [ص: ١٢] وما أشبه ذلك فإنما تريد جاءتْ جماعةُ الرجالِ وكذبت جماعة قوم نوح، وقول الله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾ [يوسف: ٨٢] إنما يراد به أهل القرية وأهل العيرِ فما كان من هذا فأنت في تأنيثه مخير ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿ **كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾ [القمر:٢٠] فهذا على لفظ الجنس، وقال : ﴿ **كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ** ﴾ [الحاقة:٧] على معنى الجماعة وتقول: هذه حصىً كبيرةٌ وحصىً كثيرةٌ، وكذلك كل ما كان ليس بين جمعه وواحده إلا الهاء. قال الأعشى:

فإنْ تَبْصِرِني وَلِي لِمَّةٌ فإنَّ الحَوَادِثَ أَودَى بِهَا (٢٣)

لأن الحوادث جمع حَدَثٍ وَالحدثُ مصدر والمصدر واحدهُ وجمعه يؤولان إلى معنى واحد(٢٤).

وكذلك قول عامر بن حريم الطائي:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبقَالَها (٢٥)

لأن أرضًا ومكانًا سواءٌ (٢٦).

قال ابن السراج: "واعلم أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم ما قصد به، كما أنه يأتيك من الأسماء ما لا يعرف لأي شيء هو، تقول: فِهْرٌ فهي مؤنثةٌ وتصغيرها فُهَيرَةٌ.(٢٧) وتقول: قَتَبٌ لحشوةِ البَطنِ، وهو المعي وتصغيره قُتَيبَةٌ وبذلك سمي الرجل قُتَيبَةَ.(٢٨) والشيء قد يكون على لفظ واحد مذكر ومؤنث فمن ذلك: اللسان يقال هو وهي، والطريقُ مثله، والسبيلُ مثلهُ. وأما قولهم: أرضٌ فكان حقه أن يكون الواحدُ أرضةٌ، والجمع أرضٌ، لو كان ينفصل بعضها من بعض كتمرةٍ من تَمرٍ، ولكن لما كانت نَمطًا واحدًا وقع على جميعها اسم واحد، كما قال الله عز وجل: ﴿ **فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ [الأنعام:١٤]، وقال: ﴿ **وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ** ﴾ [الطلاق:١٢] فإذا اختلفت أجناسها بالخلقة أو انفصل بعضها من بعض، بما يعرض من حزنٍ وبحرٍ وجبلٍ، قيلَ: أرضون. كما تقول: في التمرِ تمرانِ. تريد ضربين، فكان حق أرض أن تكون فيها الهاء لولا ما ذكرنا، وإنما قالوا: أرضونَ. والمؤنث لا يجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصًا كمشيةٍ وثُبةٍ وقُلَةٍ وكليةٌ، لا بد أنها كانت هاءً في الأصل؛ فلذلك جاءت الواو والنون عوضًا(٢٩) ". (٣٠)

وجوه التداخل الدلالي في الأسماء بين المذكر والمؤنث :

وجوه التداخل الدلالي بين المذكر والمؤنث كثيرة، وصور التداخل وأمثلته تعج بها كتب اللغة، وسوف أذكر عشرة صورة فقط من صور التداخل الدلالي بين المذكر والمؤنث، وما هي إلا أمثلة لظاهرة التداخل الدلالي، والا فالصور والأمثلة كثيرة جدًا.

الصورة الأولى : التداخل في الخطاب: وهذه الصورة من أخف الصور من حيث التداخل؛ لأنها متعلقة بالخطاب مثال ذلك: قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ** ﴾ [البقرة:٢٧٨]، وقال: ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** ﴾ [البقرة:٤٣]، فعمَّ بهذا الخطاب الرجال والنساء وغلَّب الرجال وتغليبهم من سنن العرب. فهذه الصورة تتعلق بالتداخل من جهة الخطاب، ففي اللغة العربية يأتي الخطاب بصيغة المذكر، ولكن يدخل فيه المؤنث، فهذا تداخل خطابي، وقد ينبني عليه اختلافات كثيرة بين الفقهاء يترتب عليها اختلافهم في الأحكام، كما سيأتي. لكن بَيَّن الثعالبي أنَّ لفظة قوم خاصة بالرجال دون النساء، إذ قال: (٣١) العرب تقول: امرُؤٌ وامرأانِ وقوم وامرأةٌ وامرأتان ونِسوة، فلا يقال للنساء قوم، وإنما سمّي الرجال دون النساء قومًا؛ لأنهم يقومون في الأمور، كما قال عزَّ ذكره: ﴿ **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ** ﴾ [النساء:٣٤]، يقال: قائم وقوم. كما يقال: زائر وزَور، وصائم وصوم. ومما يدل على أنَّ القوم رجال دون النساء قول الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ** ﴾ [الحجرات:١١]. وقول زهير:

وما أدري وسَوف إخالُ أدري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ (٣٢)

الصورة الثانية: التداخل الصرفي: هو ما يتعلق بعلم الصرف، من أمثلته ما ذكره السيوطي بقوله: "لم يأت مؤنث على المذكر إلا في ثلاثة أحرف في التاريخ صمت عَشْرًا، ولا تقل عشرة ومعلوم أن الصوم لا يكون إلا بالنهار. وفي الحديث: ((من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال)) (٣٣) وتقول: سرت عشرًا من يوم وليلة.

والثاني: أنك تقول: الضَّبُع للمؤنث، وللمذكر ضِبْعان، فإذا جمعت بين الضبع والضِّبعان قلت: ضَبْعان، ولم تقل ضبعانان. كرهوا الزيادة. والثالث: أن النفس مؤنثة، فيقال: ثلاثة أنفس على لفظ الرجال. ولا يقولون: ثلاث أنفس. إلا إذا ذهبوا إلى لفظ نفس أو معنى نساء، فأما إذا عنيت رجالًا، قلت: عندي ثلاثة أنفس".(٣٤)

الصورة الثالثة: صيغة فواعل: في اللغة العربية لا يأتي وزن فواعل جمعًا لفاعل إلا في ثلاث كلمات وهي:(فوارس، وهوالك، ونواكس) والمعروف أن فواعل جمع لفاعلة وليس لفاعل كضاربة وضوارب، أو فاعل صفة لمؤنث كحائض وحوائض، أو مذكر لا يعقل كجمل بازل وبوازل، فأما فوارس فإنما جُمِع؛ لأنه شيء لا يكون في المؤنث فلم يُخَفْ فيه اللَّبس، وأما هوالك فإنما جاء في المثل: يقال: هالك في الهوالك، فجرى على الأصل؛ لأنه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها(٣٥)، وأما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر ، كقول الفرزدق: [من الكامل]

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خُضع الرقاب نواكس الأبصار(٣٦)

الصورة الرابعة: هاء المبالغة: يأتي المذكر أحيانًا مضافًا إليه الهاء بما يوهم أن الكلمة مؤنثة، ولكن هذه الهاء إنما هي علامة للمبالغة وليست في الحقيقة للتأنيث، ولهذا التداخل أمثلة كثيرة في اللغة العربية.

تقول رجل رَاوية للشعر، وعلامة، ونَسّابة، ومحذامة، ومِطْرابة، ومِعْزابة وذلك إذا مدحوه، فكأنهم أرادوا به دَاهية. وكذلك إذا ذموه فقالوا: لحَّانة، وهِلْبَاجة، وفَقَاقة، وصخابة وأمثلة كثيرة من هذا النوع.(٣٧) وقال الفارابي في ديوان الأدب: رجل نسابة: عالم بالأنساب، وعلامة: أي عالم جدًا(٣٨). وعِرْنة: لا يطاق في الخبث(٣٩). ورجل هيوبَةٌ، أي: متهيِّبٌ.(٤٠) وقال ابن دريد: "ويقال: درهم قفْلة أي وَازِن، هاء التأنيث له لازمة لا يقال درهم قَفْل".(٤١) وقال السيوطي: " قال ابن السكيت في كتاب الأصوات: رجل طلابة، وسيف مهذرمة".(٤٢) وهذا التداخل نستطيع أن نسميه بالتداخل البسيط؛ لأنه يتعلق بالقياس والسياق.

الصورة الخامسة: الهاء المشتركة: هناك كلمات في اللغة العربية تطلق على المذكر والمؤنث وتكون هذه الكلمات بالهاء. قال ثعلب أبو العباس في فصيحه في باب ما يقال للمذكر والمؤنث بالهاء: "تقول رجل رَبْعة وامرأة رَبْعة. ورجل مَلُولَة وامرأة مَلولة. ورجل فَرُوقة وامرأة فَرُوقة. ورجل صَرُورة وامرأة صرورة للذي لم يحج. ورجل هذَرة وامرأة هذرة للكثير الكلام. ورجل هُمَزة لُمَزة وامرأة هُمَزة لُمَزة وهو الذي يعيب الناس في حروف كثيرة".(٤٣) وقال المبرِّد: "وهذا كثير لا تنزع منه الهاء، فأما رواية ونسابة وعلامة فحذف الهاء جائز فيه، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء".(٤٤)

الصورة السادسة: المؤنث المجرد من الهاء: من الصور التي ذكرها اللغويون في هذا الباب (المؤنث الذي لا تدخله الهاء) قال ابن دريد: "باب ما لا تدخله الهاء من المؤنث: فمن صفات النساء: جارية كاعِب، وناهِد، ومُعْصِر: هي كاعب أوّلا إذا كعّب ثديُها كأنَّهُ مُفْلَّك، ثم يخرج فتكون ناهداً، ثم يستوي نهودها فتكون مُعْصِرًا. وجارية عارِك، وطَامِث، ودارس، وحائض، كله سواء. وجارية جالع: إذا طرحت قِناعها. وامرأة قاعد: إذا قعدت عن الحيض والولادة. وامرأة مُغيل: ترضع ولدها وهي حامل. وامرأة مُسْقط، وامرأة مُسْلب: قد مات ولدها. وامرأة مُذْكر: إذا ولدت الذُّكُور. ومؤنث: إذا ولدت الإناث. ومِذكار ومِئناث إذا كان ذلك من عادتها. وامرأة مُغْيب ومُغِيب (بتسكين الغين وكسرها) إذا غاب زوجها. وقالوا: مُغيبة أيضًا. وامرأة مُشهد: إذا كان زوجها شاهدًا. وامرأة مِقلات: لا يعيش لها ولد. وثاكل، وهابل، وعالِه من العَله والجزع. وامرأة جامع: في بطنها ولد. وامرأة عِنْفِص: زَرِيّة. ودِفْنِس: رَعْناء. ومُحِش: يبس ولدها في بطنها، وكذلك الناقة والفرس. ومن صفات الظباء: ظبية مُطْفل. وخَاذل وخَذول إذا تأخرت عن القطيع. ومن صفات الشاة: شاة صارف: التي تريد الفحل. وناثر: تنثُر من أنفها إذا سعلت أو عطست. وداجن وراجن: قد ألفت البيوت. ومُقْرب: قرب ولادها. وصالِـغ وسالِـغ وهي التي قد انتهى سنها. ومن صفات النوق: ناقة عَيْهل وعَيْهم: سريعة. وناقة دِلاَث: جريئة على السير. وهِرْجاب: خفيفة. وأَمُون: صُلْبة. وذَقُون: تضرب بذقنها في سيرها. وناقة نَجيب: أي كريمة. وراجع: وهي التي تظن بها حملا ثم تخلف.

ومُرِدٌّ: وهي التي تشرب الماء فيرم ضرعها. وناقة خَبْر: غزيرة اللبن. وحَرْف: ضامر. ورَاذِم: وهي التي قد دفعت باللبن، أي: أنزلت اللبن في ضرعها".(٤٥)

الصورة السابعة: نعوت الاسماء: هناك صورة للتداخل الدلالي فيما يتعلق بأوزان الأفعال الدالة على نعوت الأسماء، من ذلك ما ذكره ابن السكيت في قوله: "ما كان على فَعيل نعتا للمؤنث، وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء، نحو: كف خَضيب، مِلْحَفة غَسيل، وربما جاءت بالهاء فيُذهب بها مذهب الأسماء نحو: النطيحة والذَّبيحة والفَريسة وأكِيلة السَّبُع. وقال: مِلْحَفة جديد، لأنها في تأويل مجدودة، أي: مقطوعة. وإذا لم يجز فيه مفعول فهو بالهاء. نحو: مريضة وظريفة وكبيرة وصغيرة. وجاءت أشياء شاذة فقال: ريح خَرِيق، وناقة سَدِيس، وكَتِيبة خصيف. وإن كان فعيل في تأويل فاعل كان مؤنثة بالهاء، نحو: شريفة ورحيمة وكريمة. وإذا كان فَعُول في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء، نحو: امرأة صَبور وشَكور وغَدور وغَفور وكَنود وكَفور، إلا حرفا نادرا قالوا: هي عدوة لله".(٤٦) ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن قتيبة في قوله: وإن كانت في تأويل مَفْعولة بهاء، جاءت بالهاء، نحو: الحَمولة والرَّكوبة. وما كان على مِفْعيل فهو بغير هاء، نحو: رجل مِعْطِير وامرأة مِعْطِير، وهذا فرس مِئْشِير من الأشَر وفرس مِحْضِير. وشذ حرف فقالوا: امرأة مِسْكينة. شبهوها بفقيرة.

وما كان على مِفْعال فهو بغير هاء نحو امرأة مِعْطار ومِعْطاء ومِجْبال، للعظيمة الخَلْق. ومِفْعل كذلك، نحو: امرأة مِرْجم. وما كان على مُفْعِل مما لا يوصف به المذكر فهو بغير هاء، نحو: مُرْضع، وظبية مُشْدن فإذا أرادوا الفعل قالوا: مُرْضعة. وما كان على فاعل مما لا يكون وصفا للمذكر فهو بغير هاء نحو: حائض وطالق وطامث فإذا أرادوا الفعل قالوا: طالقة وحاملة. وقد جاءت أشياء على فاعل تكون للمذكر والمؤنث فلم يفرقوا بينهما، قالوا: جمل ضامر، وناقة ضامر، ورجل عاشق، وامرأة عاشق. وقد يأتي فاعل وصفًا للمؤنث بمعنيين فتثبت الهاء في أحدهما دون الآخر، يقال: امرأة طاهر من الحيض وطاهرة من العيوب، وحامل من الحَمْل وحاملة على ظهرها، وقاعد عن الحيض وقاعدة من القعود.(٤٧) وقال ابن السكيت: "وما كان من النعوت على مثال فَعْلان فأنثاه فَعْلى في الأكثر، نحو: غضْبان وغَضبي، ولغة بني أسد سَكْرانة ومَلآنة وأشباههما. وقالوا: رجل سَيْفان، وامرأة سَيْفانة، وهو الطويل الممشوق الضامر البطن، ورجل مَوْتان الفؤاد وامرأة مَوْتانة. وما كان على فُعلان أتى مؤنثه بالهاء، نحو خُمْصان وخُمْصانة، وعُرْيان وعُرْيانة". (٤٨)

الصورة الثامنة: تشابه الصفات: وفي هذا الباب ألفاظ قد تشتبه فتتداخل دلالاتها بين المذكر والمؤنث، فإذا ذُكر اللفظ وحده دون منعوته اشتبه أمره، وهو متعلق بالصفات، فاذا أطلقت هذه الكلمات اشتبه الأمر على السامع، ولا يعرف أهي للمذكر أم للمؤنث، إلا إذا قرنتها بمنعوته. قال السيوطي: "يقال: ثوب خَلِق، أي: بالٍ. فالمذكر والمؤنث فيه سواء. وشاب أُملود وجارية أملود، أي: ناعمة. وبعير سَدَس وسَديس، ألقى السن التي بعد الرَّباعية وذلك في الثامنة الذكر والأنثى فيه سواء. وبعير بَازِل وبَزُول: إذا فطر نابه في تاسع سنة، والذكر والأنثى فيه سواء، والمُخلِف: الذي جاوز البازل من الإبل الذكر والأنثى فيه سواء. والعانس: الجارية التي بقيت في بيت أبويها لم تتزوج، ويقال للرجل عانس أيضًا. ويقال: جمل نازع وناقة نازع إذا نَزَعت إلى وطنها. وبعير ظهير، أي: قوي. وناقة ظهير بغير هاء أيضًا".(٤٩)وجاء في الصّحاح: "العَروس نعت يستوي فيه الرجل والمرأة ما داما في إعراسِهما، يقال: رجلٌ عَروسٌ من رجال عُرُسٍ، وامرأةٌ عَروسٌ من نساء عرَائِس".(٥٠) وجاء في الغريب المصنف: "هذا بِكر أبويه، وهو أول ولد يولد لهما وكذلك الجارية بغير هاء فيقال هذه بكر ابويها، والجمع أبكار، وهذا كِبْرَةُ ولد أبويه، وعِجْزَة ولد أبويه: آخرهم. والمذكر والمؤنث في ذلك سواء والجمع فيهما مثل الواحد. ويقال للأقعد في النسب: هو كُبْرُ قومه، وإكْبِرَّة قومه مثل: إفْعِلَّة، والمرأة في ذلك كالرجل. وتقول: هو مُصاص قومه إذا كان خالصهم، وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث، وعبد قِنّ وكذلك أَمَةٌ قِنٌّ، والمثنى والجمع كذلك".(٥١) "وبعير قَرْحَان لم يصبه جرب قط، والمؤنث والاثنان والجمع في ذلك كله سواء. وقال الجوهري: وقرحانون لغة متروكة".(٥٢) وفي أدب الكاتب من ذلك: "جمل ضامر، وناقة ضامر. ورجل عاقر، وامرأة عاقر. ورأس ناصل من الخضاب، ولحية ناصل. ورجل بِكر وامرأة بِكْر ورجل أيِّم: لا امرأة له، وامرأة أيِّم لا زوج لها. وفرس كُميت للذكر والأنثى، وفرس جواد وبهيم كذلك. والزوج يطلق على الرجل والمرأة، لا تكاد العرب تقول زوجة. كما يقال رجل عَدْل وقوم عدْل وامرأة عدْل".

(٥٣)وفي الجمهرة: "باب ما يكون فيه الواحد والجماعة والمؤنث سواء في النعوت: رجل زَوْر وقوم زَوْر وكذلك سَفْر، ونَوْم، وصوم، وفِطْر، وحرام، وحلال، ومقنع، وخَصْم، وصريح، وصرُورة للذي لم يحج، ونَصَف وهو الذي طعن في السن ولم يشخ، وكَفيل، وجري، ووصيّ، وضَمين، وضيف، ودنف وحرض كلاهما بمعنى مريض".(٥٤) وذكر السيوطي "بأن ابن الأعرابي زاد في نوادره: رجل وقوم رضا، ونصر، ورسول، وعدو، وكرم، ونَبَه، ومَشْنأ، ودَوًى وطَنًى وضَنًى ودوٍ: الأربعة بمعنى مريض، وحرِيّ، وقرِف بمعنى قَمِن، وغلام رُوقَة، وغلمان رُوقَة. وفي أمالي ثعلب: رجل قُنْعان أي يقنع به ويرض برأيه، ومرأة قُنْعان، ونسوة قُنْعان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث".(٥٥)

الصورة التاسعة: المؤنث بغير علامة: وهذا الباب الذي سأذكره الآن هو أشد تداخلًا من سابقه، فعندما يأتي المؤنث وليس به علامة تدل على تأنيثه فإن الأمر حينها يكون فيه بعض الغموض، ولهذه الصورة أمثلة كثيرة ذكرها السيوطي فقال رحمه الله: "عقد لها ابن قتيبة بابًا ذكر فيه: السماء والأرض والقَوْس، والحرب، والذَّودَ من الإبل، ودِرْعَ الحديد. فأما درعُ المرأة - وهو قميصها - فمذكر، وعرُوض الشِّعر ((وأَخَذَ في عَروض ما تُعْجِبُني)) أي في ناحية، والرَّحِم، والرمح، والغُول، والجحيم، والنار، والشمس، والنعل، والعصا، والرحى، والدار، والضُّحى. وزاد في تهذيب التِّبريزي من ذلك القَتَب واحد الأقتاب، وهي الأمعاء، والفأس، والقدوم. وفي المقصور للقالي قال أبو حاتم: السُّرَى مؤنثة، يقال: طالت سُراهم، وهي سير الليل خاصة دون النهار. قال البَطْلَيوسي في شرح الفصيح: كان بعض أشياخنا يقول: إنما ذُكِّر درع المرأة ، وأُنِّث درع الرجل؛ لأن المرأة لباس الرجل وهي أنثى، فوجب أن يكون درعه مؤنثة، والرجل لباس المرأة وهو مذكر، فوجب أن يكون درعها مذكرا، وكان يحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة:١٨٧]".(٥٦)

الصورة العاشرة: مالم يرد على القياس: ومن التداخل الدلالي بين المذكر والمؤنث ما ذكره التستري سعيد بن ابراهيم الكاتب رحمه الله فقال:" ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدعي بعض الناس؛ لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث: الهاء في قائمة وراكبة. والألف الممدودة في حمراء وخنفساء. والألف المقصورة في مثل حبلى وسكرى. وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر.

أما الهاء ففي مثل قولك: رجل باقعة ونسابة وعلامة وربعة، وراوية للشعر، وصرورة للذي لم يحج، وفروقة للجبان، وتلعابة، وضحكة وهمزة ولمزة؛ مما حكى الفراء أنه لا يحصيه. وأما الألف الممدودة مثل: رجل عياياء وطباقاء، وبسر قريثاء، ويوم ثلاثاء وأربعاء وأسراء وفقهاء وبراكاء؛ للشديد القتال، ورجل ذو بزلاء إذا كان جيد الرأي. وأما الألف المقصورة ففي مثل: رجل خنثى، وزبعرى للسيء الخلق، وجمل قبعثرى إذا كان ضخمًا شديدًا، وكمثرى والبهمى نبت له شوك، وجرحى وسكرى وحزارى، وسمانى، وخزامى نبت، وباقلي وهندبى، وأسرى ومرضى، وغير ذلك مما لا يحصى. ووصفوا أن المذكر: هو الذي ليس فيه شيء من هذه

العلامات، مثل زيد وسعد. وقد يوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث مثل هند ودعد، وأتات ورخل وعنز، وكتف ويد ورجل وساق، وعناق. وقالوا: كل ما في رأس الإنسان من اسم لاهاء فيه فهو مذكر إلا ثلاثة أحرف؛ العين والأذن والسن فإن هذه الأسماء مؤنثة وسائره مذكر نحو الخد والرأس والصدغ والشارب. وكل ما في باطن جسد الإنسان من اسم لاهاء فيه فهو مذكر، نحو القلب والفؤاد والطحال والمعي، إلا الكبد فإنها مؤنثة. وما في الإنسان من المذكر: الصدر والثدي والبطن والظهر والصلب والمرفق والزند والحشى والخصر والعصعص والفروج، وجميع أسماء الفرج من الذكر والأنثى مذكر. ما في بدن الإنسان من المؤنث: الكتف والعضد والذراع والكف واليد والشمال واليمين والورك والفخذ والساق والعقب والرجل والقدم. والأصابع كلها مؤنثة إلا عند بني أسد".(٥٧) ثم قال رحمه الله: باب: ما يؤنث من سائر الأشياء التي توجد سماعًا ولا يوجد فيه علامة التأنيث وهي الملح والنار والدلو والقوس والمنجنيق والحرب، والدرع والسراويل والموسى والذهب، والعسل والعرس والخمر وصفاتها والشمس والريح ونعوتها. ومما يذكر ويؤنث: السماء والسلطان والطريق والسبيل والسكين والسرى والحال والحانوت والآل والهدى والضحى والقدر والصاع والمسك والسلم، والسلم وجمعه سلاليم. وأما الشهور كلها مذكرة إلا جماديين؛ فإنهما يؤنثان ويذكران.

والأيام مذكرة إلا الثلاثاء والأربعاء والجمعة فإنها يجوز تذكيرها وتأنيثها. وأسماء البلدان: كلها مؤنثة، إلا ما اشتق منها من اسم جبل أو قصر فإنه مذكر نحو واسط اسم قصر، ودابق مرج، ومأرب وهو جبل، وكذا العراق والشام والحجاز. وكذا ما كان في آخره ألف ونون من أسماء البلدان فهو مذكر، نحو حلوان وجرجان.

ومن الأسماء ما يؤدي لفظ الذكر عن الأنثى: وهو العقرب والضبع والعنكبوت هذه الأسماء الأغلب عليها أنها لمؤنث، فإذا عبرت عن المذكر قلت عنكب وعقربان وضبعان. الزوج يقع على الرجل والمرأة، وتؤكد المرأة فيقال زوجة. وكل جمع في واحده هاء، فإذا حذفت صار جمعًا، جاز فيه التأنيث والتذكير نحو: حبة وحب وتمرة وتمر، وبقرة وبقر بالتأنيث للحجاز والتذكير لنجد. وكل جمع سوى جمع بني آدم فهو مؤنث؛ رأيت واحده مؤنثًا أو مذكرًا نحو الطير والدواب والدور والأسواق. وجمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث مثل العلماء والرجال. وجمع السلامة مذكر كله، وهو ما بني على صيغة واحده. وكل اسم لازم للمؤنث فهو مؤنث وإن لم يكن فيه هاء نحو خود وبكر وناقة سرح، وعجوز، وأتان، وعقاب، وعناق ورخل، والحيض والطمث، والطلاق، والرضاعة. ويقال امرأة قتيل، وكف خضيب، ولحية دهين، وامرأة شكور وعروب وصبور. المصادر: امرأة رضى وعدل. ومقنع، ودنف وأمير ووزير. وشاهد وضامن وعاشق وصاحب. ومعطار ومذكار ومحماق، ومئناث. والهاء تدخل في وصف الرجال للمبالغة، كعلامة ونسابة وراوية ومطرابة، ومعزابة، ومجذامة يعني الداهية. الى ان قال: فلهذه العلة قلنا: إنه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المذكر؛ إذ كانا غير منقاسين، وإنما يعمل فيهما على الرواية، ويرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية(٥٨).

الفصل الثاني

أثر التداخل الدلالي بين المذكر والمؤنث على اللغة وعلى غيرها من العلوم

أولًا: أثر التداخل الدلالي على اللغة:

أثرٌ لا يخفى لهذه الظاهرة على اللغة قد يدركه من له أدنى نظر في اللغة العربية، وفوائد تظهر للباحث في هذه الظاهرة. ومن ذلك الأثر وتلك الفوائد ما يأتي:

الفائدة الأولى: إثراء اللغة بالمفردات التي لا حصر لها. فهذه الظاهرة اللغوية توضح بجلاء الثراء الذي تتمتع به اللغة العربية من بين اللغات فقد ظهر في الفصل السابق مدى سعة هذه اللغة، وما تلك الصور التي ذكرت إلا أمثلة قليلة قياسًا بما لم يذكر.

الفائدة الثانية: انفراد اللغة العربية من بين اللغات ببعض الظواهر، إذ قال أبو حيان: إنّ أكثر لغة العجم لا يفرقون في الضمائر، ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث ولا علامة عندهم للتأنيث، بل المؤنث والمذكر سواء عندهم. ففي قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ**﴾ [الأنعام:٨٧] أشار إلى المؤنث بما يشار به إلى المذكر حين حكى كلام إبراهيم صلى الله عليه وسلم، وحين أخبر تعالى عنها بقوله: {بازغة} و{أفلت} أنث على مقتضى العربية إذ ليس ذلك بحكاية.(٥٩) علق الشهاب الخفاجي فقال: "وهذا إنما يظهر لو حكى كلامهم بعينه في لغتهم، أما إذا عبر عنه بلغة العرب فكونه يعطي حكم كلام العجم فلا وجه له وإن ظنوه شيئًا، ثم إنّ النفس ألفت أخذ المعاني من الألفاظ حتى إذا تصوّرت شيئًا لاحظت ما يعبر به عنه في ذلك التخاطب وتخيلت أنها تناجي نفسها به".(٦٠)

الفائدة الثالثة: اظهار بلاغة اللغة العربية.

الفائدة الرابعة: فتح آفاق جديدة في مناهج البحث اللغوي؛ إذ تعد دراسة باب المذكر والمؤنث من أهم روافد اللغة العربية. فقد عَدَّ الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث هذا الضرب من التأليف "مِنْ تمام معرفة النحو والإعراب؛ لأن مَنْ ذَكَّر مؤنثًا، أو أنَّث مذكرًا، كان العيب لازمًا له، كلزومه مَنْ نصب مرفوعًا، أو خفض منصوبًا، أو نصب مخفوضًا ".(٦١) ومن أمثلة ذلك قول الأنباري: والنفس إذا أردت بها الإنسان بعينه مذكرٌ، وإن كان لفظه لفظ مؤنث، وتجمع ثلاثة أنفس على معنى ثلاثة أشخاص، أنشد الفراء:

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جار الزمانُ على عيالي (٦٢)

فحمله على معنى ثلاثة أشخاص، والنفس إذا أريد بها الروح فهي مؤنثة لا غير، وتصغيرها نُفَيْسة، قال تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ** ﴾ [الأعراف:١٨٩].(٦٣)

وقد تكون ثمة مفردة قرآنية تحتمل التأنيث والتذكير، ومن ذلك لفظة السبيل فقد قيل: السَّبيل يُؤَنَّث ويُذَكَّر(٦٤)، وقد جاء بذلك التنزيل، إذ قال تعالى: ﴿**قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي**﴾ [يوسف:١٠٨] وقال عز وجل: ﴿**وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ** ﴾ [الأعراف:١٤٦].

قال الاستاذ أحمد محمد الخراط: "وكتب المذكر والمؤنث رافد من الروافد اللغوية التي خدمت مفردات القرآن الكريم بتصنيفها حسب استعمال العرب لها مذكرةً أو مؤنثة وقد حفلت هذه المؤلفات بآيات القرآن الكريم؛ لتكون شاهدًا على الحكم الذي ذكرَتْه"(٦٥)

الفائدة الخامسة: أهمية دراسة اللهجات العربية الحالية وما تحويه من مظاهر لغوية قديمة، وأنقل هنا طرفًا مما ذكره سيبويه فى كتابه، قال رحمه الله: "هذا باب الكاف التي هي علامة المضمر، اعلم أنها في التأنيث مكسورة وفي المذكر مفتوحة، وذلك قولك: رأيتك للمرأة، ورأيتك للرجل، والتاء التي هي علامة الإضمار كذلك تقول: ذهبت للمؤنث، وذهبت للمذكر. فأما ناسٌ كثير من تميم وناسٌ من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف، كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون حين قالوا: ذهبوا وذهبن، وأنتم وأنتن. وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها؛ لأنها مهموسة كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مكانها مهموسًا من الحلق؛ لأنها ليست من حروف الحلق، وذلك قولك: إنش ذاهبة ومالش ذاهبة، تريد إنك ومالك. واعلم أن ناسًا من العرب يلحقون الكاف السين ليبينوا كسرة التأنيث، وإنما ألحقوا السين؛ لأنها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل، وذلك أعطيتكس وأكرمكس، فإذا وصلوا لم يجيئوا بها؛ لأن الكسرة تبين، وقومٌ يلحقون الشين ليبينوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوها مكانها للبيان، وذلك قولهم أعطيتكش وأكرمكش، فإذا وصلوا تركوها، وإنما يلحقون السين والشين في التأنيث؛ لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير. واعلم أن ناسًا من العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألفًا في التذكير وياءً في التأنيث؛ لأنه أشد توكيدًا في الفصل بين المذكر والمؤنث، كما فعلوا ذلك حيث أبدلوا مكانها الشين في التأنيث وأرادوا في الوقف بيان الهاء إذا أضمرت المذكر؛ لأن الهاء خفية فإذا ألحق الألف تبين أن الهاء قد لحقت وإنما فعلوا هذا بها مع الهاء؛ لأنها مهموسة، كما أن الهاء مهموسة وهي علامة إضمار، كما أن الهاء علامة إضمار فلما كانت الهاء يلحقها حرف مد ألحقوا الكاف معها حرف مد وجعلوهما إذا التقيا سواء، وذلك قولك: أعطيكيها وأعطيكيه للمؤنث. وتقول في التذكير أعطيكاه وأعطيكاها. وحدثني الخليل أن ناسًا يقولون: ضربتيه. فيلحقون الياء، وهذه قليلة، وأجود اللغتين وأكثرهما ألا تلحق حرف المد في الكاف، وإنما لزم ذلك الهاء في التذكير كما لحقت الألف الهاء في التأنيث والكاف والتاء لم يفعل بهما ذلك، وإنما فعلوا ذلك بالهاء لخفتها؛ لأنها نحو الألف". (٦٦) وهذا الذي يذكره سيبويه في كتابه كائن اليوم في بعض لهجات العرب، وانما صنعوا ذلك لأمرين:

الأمر الأول: لأنهم ورثوا لهجتهم.

الأمر الثاني: فرارًا من ذلك التداخل الذي بين المذكر والمؤنث.

ثانيًا: أثر التداخل الدلالي على علم الفقه وأصوله

من المسائل الهامة في هذا الباب:

مسألة: الألفاظ الدالة على الجمع(٦٧):

الألفاظ الدالة على الجمع بالنسبة إلى دلالتها على المذكر والمؤنث على أقسام:

القسم الأول: ما يختص به أحدهما ولا يطلق على الآخر بحال، كرجال للمذكر ونساء للمؤنث.

وحكمه: ألا يدخل أحدهما في الآخر بالإجماع إلا بدليل خارج من قياس أو غيره.

القسم الثاني: ما يعم الفريقين بوضعه، وليس لعلامة التذكير والتأنيث فيه مدخل كالناس، والأنس، والبشر.

وحكمه: أن يدخل فيه كل منهما بالإجماع.

القسم الثالث: ما يشملهما بأصل وضعه، ولا يختص بأحدهما إلا ببيان، وذلك نحو "ما، ومن". واختلفوا فيه على أقوال:

القول الأول: أن الأصل دخول الرجال، وأن النساء لا يدخلن فيه إلا بدليل.

القول الثاني: أنه كالقسم الثاني؛ أي يدخل فيه النساء والرجال.

والراجح القول الثاني ولا وجه للقول الأول؛ وذلك لقول الله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى** ﴾ [النساء:١٢٤]، فلولا عمومه لهما لم يحسن التقسيم من بعد ذلك. وممن حكى الخلاف في هذه الصورة الشوكاني، ومن الأصوليين أبو الحسين في المعتمد. (٦٨)**والمسائل المتفرعة عن هذا الأصل:** حكم المرتدة. فقال بعض الأحناف: أنها لا تقتل لعدم دخولها في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((مَن بدل دينه فاقتلوه))(٦٩)، فلفظ (من) خاص بالرجال دون النساء. والمشهور في مذهب الأحناف أنها تعم الجميع، كما صرح بذلك ابن الساعاتي والبزدوي وغيرهم، قال الرازي: لو قال: من دخل داري من أرقائي فهو حر، دخل فيه الإماء، وكذلك لو علق بهذا اللفظ وصية، أو توكيلًا، أو إذنًا في أمر، لم يختص بالذكور، وأما إمام الحرمين الجويني فخص الخلاف بما إذا كانت شرطية. (٧٠)

القسم الرابع: ما يستعمل بعلامة التأنيث في المؤنث، وبحذفها في المذكر، كجمع المذكر السالم نحو مسلمين للذكور، ومسلمات للإناث، ونحو: فعلوا وفعلن. اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: مذهب الجمهور، وهو أنه لا يدخل النساء فيما هو للذكور إلا بدليل، كما لا يدخل الرجال فيما هو للنساء إلا بدليل؛ فلا يتناوله إلا على طريقة التغليب عند قيام المقتضى؛ لاختصاص الصيغة لغة، ووقوع التصريح بما يختص بالنساء مع ما يختص بالرجال في نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ** ﴾ [الأحزاب:٣٥] لما روي عن أم سلمة أنها قالت: " أنَّ النساء قلن: يا رسول الله ما نرى الله تعالى يذكر إلا الرجال؟ فأنزل الله تعالى الآية".(٧١) قال القفال: "وأصل هذا أن الأسماء وضعت للدلالة على المسمى، فحصل كل نوع بما يميزه فالألف والتاء جعلتا علمًا لجمع الإناث، والواو والياء والنون لجمع الذكور، والمؤمنات

غير المؤمنين، وقاتلوا خلاف قاتلن، ثم قد تقوم قرائن تقتضي استواءهما، فيعلم بذلك دخول الإناث في الذكور، وقد لا تقوم قرائن فيلحقن بالذكور بالاعتبار والدلائل، كما يلحق المسكوت عنه بالمذكور بدليل".(٧٢) ومما يدل على هذا إجماع أهل اللغة على أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، فلولا أن التسمية للمذكر لم يكن هو الغالب، ولم يكن حظه فيها كحظ المؤنث، ولكن معناه أنهما إذا اجتمعا استقل إفراد كل منهما بوصف فغلب المذكر وجعل الحكم له، فدل على أن المقصود هو الرجال والنساء توابع.(٧٣) قال الأبياري: "لا خلاف بين الأصوليين، والنحاة أن جمع المذكر لا يتناول المؤنث بحال، وإنما ذهب بعض الأصوليين إلى تناوله الجنسين، لأنه لما كثر اشتراك الذكور والإناث في الأحكام لم تقصر الأحكام على الذكور. فأجاب الزركشي على ذلك بأنه حاصلة الإجماع على عدم الدخول لغةً حقيقةً، وإنما النزاع في ظهوره لاشتهاره عرفًا".(٧٤)

القول الثاني: أنه يتناول الذكور والإناث، وهو مذهب الحنفية كما حكاه القاضي أبو الطيب عن أبي حنيفة، وحكاه عنهم سليم الرازي وابن السمعاني وابن الساعاتي، وحكاه الباجي عن ابن خوازمنداد، وهو قول عند الحنابلة وهو مذهب الظاهرية. (٧٥) ووجه قولهم: أن النساء قد دخلن في أوامر الشرع كلها، ونواهيه بلفظ جمع التذكر كقوله تعالى: ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** ﴾ [البقرة:٤٣]، وقوله: ﴿ **وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**﴾ [النساء:٣٦]، وقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا**﴾ [الحج:٧٧]، وقوله: ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا**﴾ [الإسراء:٣٢]، وقوله: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ** ﴾ [الأنعام:١٥١]، وقوله: ﴿ **وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا** ﴾ [البقرة:٢٧٨]، وغير ذلك، فدل على أن الخطاب يتناولهن.

وكذلك شمول لفظ الخبر للنساء وإن كان بلفظ التذكير قال تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا** ﴾ [الكهف:١٠٧]، وقال تعالى: ﴿ **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** ﴾ [آل عمران:١١٠]، وغير ذلك. وأجيب على هذا: بأن النساء لم يدخلن بذلك، وإنما شاركن الرجال في الحكم بدليل غير اللفظ. فأجاب أصحاب القول الثاني: بأنه لو كان دليل يخصهم لعلمناه فمدعيه يحتاج إلى إظهاره.

واستدل أصحاب القول الثاني أيضًا: بإجماع أهل اللغة على أنه إذا اجتمع رجال ونساء وأراد الآمر أن يعبر عن لفظ الجمع عبر بلفظ جمع التذكير، فدل على أن ذلك يتناولهم وأنه وضع لهم. وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿ **قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا**﴾ [البقرة:٣٨]، فعبر عن آدم وحواء وإبليس بلفظ التذكير.

ويقول الإنسان لمن بحضرته من الرجال والنساء قوموا وانصرفوا، ولو قال: قوموا وقمن، وانصرفوا وانصرفن لعدوا ذلك منه عيبًا ولكنة. ويجاب على هذا: بأنه لم يكن ذلك بأصل الوضع، ولا بمقتضى اللغة، بل بطريق التغليب، لقيام الدليل عليه، وذلك خارج عن محل النزاع، ولا يلزم من صحة إرادة الشيء من الشيء إرادته منه. إذا ورد مطلقًا بغير قرينة، ولم يذكر أحد من أهل اللغة ولا من علماء العربية أن صيغة الذكور عند

إطلاقها موضوعة لتناول الجميع، وهذا ظاهر واضح لا ينبغي الخلاف في مثله، ولم يأت القائلون بالتناول بدليل يدل على ما قالوه لا من جهة اللغة، ولا من جهة الشرع، ولا من جهة العقل.

فأجاب أصحاب القول الأول: إنما يحمل اللفظ على الجنسين إذا علمنا من قصده خطاب الرجال والنساء وإن لم نعلم من قصده ذلك حملنا قوله قوموا على الرجال فقط.

فأجاب أصحاب القول الثاني: لم يشرط أحد من أهل اللسان علمنا بقصد المتكلم في ذلك، ثم لو لم يكن اللفظ يتناول النساء لم يدخلن فيه وإن أرادهن.

فلو قال قائل: يا ذكور. أو يا رجال ادخلوا الدار. لم يدخل فيه النساء وإن أرادهن، فلما دخلن في قوله تعالى: {وَقُومُوا}، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا} دل على أن القيام يشملهم والخطاب يعمهم.

أما قول المذهب الأول: لو استووا في توجه الخطاب لما غلب التذكير في اللفظ، فلما غلب دل على أنه موضوع للذكور على الانفراد.

فأجيب عليه: بأنه إنما غلب التذكير لقوته، وهذا لا يمنع من تناول الخطاب لهما، وإن غلب أحدهما، ألا ترى أنه إذا اجتمع من يعقل مع من لا يعقل غلب من يعقل، قال الله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ** ﴾ [النور:٤٥]، وفيهم من يعقل ومن لم يعقل.

وكذا إذا اجتمع الليالي والأيام غلب أحدهما واللفظ متناول لهما، وكذلك نقول: فلان وفلانة قائمان واللفظ يشملهما وقد غلب التذكير كذا ههنا.

واستدل أصحاب القول الثاني أيضًا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث سرية قال لهم: ((سيروا باسم الله وفي سبيل الله تقاتلون من كفر بالله حتى يقولوا لا إله إلا الله، لا تقتلوا امرأة ولا شيخًا كبيرًا)) (٧٦) "وذكر الخبر. فاستثنى المرأة فلولا أنها دخلت في قوله تعالى:﴿ **فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ** ﴾[التوبة:٥] لما احتاج إلى الاستثناء. وكذا قوله عليه السلام: ((الجمعة لا تجب على امرأة ولا مسافر ولا عبد ولا مريض)) (٧٧) استثناء من قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ**﴾ [الجمعة:٩]، والاستثناء إنما هو استخراج بعض ما شمله اللفظ فدل على أن لفظ خطاب التذكير يشملهم.

فأجاب أصحاب القول الأول: بأن هذا ليس استثناء وإنما هو دليل على تخصيصهم.

فأجاب أصحاب القول الثاني: الاستثناء والتخصيص يدلان على أنهن كن دخلن في اللفظ، وإلا فلم يخص ما لم يدخل تحت العموم.

أما احتجاج أصحاب القول الأول بما روي عن أم سلمة أنها قالت: أن النساء قلن يا رسول الله ما نرى الله تعالى يذكر إلا الرجال؟ فأنزل الله تعالى ﴿ **إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ**﴾ [الأحزاب:٣٥]. فدل على أنهن لا يدخلن في إطلاق جمع التذكير.

فالجواب عنه: أنهن قلن ذلك لإرادتهن أن يذكر النساء بلفظ يخصهن.

فإن قيل: لا يجوز أن يكن أردن ذلك فإن الرجال لم يذكروا أيضًا بلفظ الخصوص عندكم؛ لأن جمعهم يشاركهم النساء فيه.

أجيب: بل علامة التذكير في جمع المذكر هي الواو والنون في أصل الوضع وعلامة التأنيث الألف والتاء فأردن أن يذكرن بما هو علامة عليهن في أصل الوضع ولا يذكرن بلفظ يغلب فيه حكم التذكير.

وأما ما احتج به أصحاب القول الأول: من أن الجمع هو تضعيف الواحد ومعلوم أن: (قام، ومؤمن) يفيد الرجل، فكذا (قاموا ومؤمنون) يفيد تضعيف هذه الفائدة وهو التذكير، وهذا عمدة قوية.

فالجواب: إن بعضهم قد ارتكب الممانعة، وقال: يجوز أن يطلق مؤمن على الرجل والمرأة، وكذلك "قم" لأن المرأة شيء وشخص، والصحيح تسليم ذلك. ويكون الجواب أنا لو أدخلنا المؤنث في المذكر في التأحيد والجمع التبس المذكر بالمؤنث ولم يمتز.

وجواب آخر: أن لفظ الواحد لا يحتمل المذكر والمؤنث؛ لأن واحدًا لا يكون مذكرًا ومؤنثًا، ولفظ الجمع يحتمل المذكر والمؤنث في الاجتماع والخطاب، ولهذا لو قصد المذكر والمؤنث في الجمع جميعها بلفظ التذكير صح، ولو قصد ذلك في التأحيد لم يصح ولم يسغ في اللغة.

جواب آخر: أنه ليس يمتنع أن يدخل الشيء في الشيء في حال الجمع ولا يدخل في حال التأحيد، ألا ترى أن من لا يعقل يدخل في جمع من يعقل وفي حال التأحيد لا يخاطب من لا يعقل بلفظ من يعقل، وكذا في التأحيد لا يدخل اليوم في الليلة ولا الليلة في اليوم، وفي الجمع يدخل أحدهما في الآخر، فكذلك ههنا.

أما ما احتج به أصحاب القول الأول: من أن الرجال لا يدخلون في جمع النساء، فكذلك النساء يجب ألا يدخلن في جمع الرجال. فالجواب: أنه يقال لِمَ كان ذلك، ثم إنما كان كذلك؛ لأن اللغة وردت بدخول النساء في جمع التذكير، ولم ترد بدخول الرجال في جمع (التأنيث)؛ ولأن التذكير أقوى فجاز أن يغلب جمعه، ولا يغلب جمع الأضعف. فقال أصحاب القول الأول: أين الدليل بأن التذكير أقوى؟ أجيب: الدليل فعل أهل اللسان فإنهم إذا أرادوا أن يعبروا عن ذكور وإناث بكلمة غلبوا لفظ الذكورية، ولم يغلبوا لفظ الأنوثية، فلو لم يكن ذلك أقوى لما عدلوا إليه، وقال تعالى: ﴿ **وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى** ﴾ [النجم:٤٥]، ومعلوم أنه بدأ به في الخلق، ثم جعل لأنثى مخلوقة منه، فهو الأصل وهي فرعه والأصل أقوى من فرعه.

الخاتمة :

إنَّ اللغة العربية أفضل اللغات على الاطلاق، بسبب ما امتازت به من ايضاح في البيان، ودقة في التعبير، وعلو في الفصاحة والبلاغة، وسعة في الألفاظ والمفردات. لذا يجب العناية بدراسة الظواهر اللغوية على مستويات اللغة المختلفة، ومنها ظاهرة التداخل الدلالي في الاسماء بين المذكر والمؤنث لما لها من عظيم الأثر في بيان إعجاز اللغة العربية وبيان بعض الاحكام الشرعية. لذا فللتداخل الدلالي العديد من الصور والأمثلة والتي من خلالها نستطيع أن نقسمه الى تداخل بسيط أو معقد بعض الشيء، ومدى تأثر اللغة بهذا التداخل:

يعد اسلوب الخطاب الشامل للمذكر والمؤنث معاً من أخف صور التداخل الدلالي، كما هو واضح في اسلوب الخطاب القرآني للمؤمنين بصورة عامة دون تخصيص الرجال أو النساء.

من صور التداخل الدلالي ما يتعلق بعلم الصرف وأوزانه، إذ نجد ذلك واضحاً في وزن (فواعل) جمعاً (لفاعل) مع العلم بأن (فواعل) جمع (لفاعله) وليس (لفاعل) .

الاشتباه في الهاء التي تلحق المذكر والتي تكون علامة للمبالغة وليست للتأنيث، يكون فيها بعض الإشكال على المتلقي، وهذا التداخل كثير جداً في اللغة العربية، ومن امثلة ذلك قولك: رجلٌ راوية للشعر.

من الأمور التي تكون غامضة بعض الشيء، هي تلك الصفات التي تكون خالية من هاء التأنيث، وكذلك أوزان الأفعال الدالة على صفات الأسماء، والتي تؤدي الى تداخل في دلالة تلك الصفات أهي خاصة بالمذكر أم المؤنث؟

ذكر الصفة دون الموصوف يؤدي الى صعوبة تمييز تلك الصفة بالنسبة للسامع أو القارئ أهي للمذكر أم للمؤنث، إلا إذا قرنت بموصوفها، مثال ذلك قولك: ثوب خَلِق، فالمذكر والمؤنث فيه سواء.

خلو الألفاظ المؤنثة من جميع علامات التأنيث يكون أشد تداخلاً من غيره، وكذلك الأمر فيما يتعلق بجانب السماع والحكاية ولم يجري على قياس مطرد، كما ذكره التستري - رحمه الله - في الصورة العاشرة من هذا البحث.

للتداخل الدلالي أثر واضح على اللغة، إذ لا يخفى هذا الأثر على دارس اللغة العربية، فالتداخل أدى الى إثراء اللغة العربية بالمفردات التي لا حصر لها، مما جعلها تتميّز عن غيرها من اللغات ببلاغتها وفصاحتها.

للتداخل الدلالي أثر على علم الفقه وأصوله من خلال الالفاظ الدالة على الجمع بالنسبة الى دلالتها على المذكر والمؤنث من ناحية تطبيق الأحكام الشرعية على كل منهم.

ضرورة دراسة اللهجات العربية ومعرفة ما تحويه من مظاهر لغوية قديمة ومدى علاقتها باللغة الفصحى.

الهوامش

(١) معجم الأدباء: ٢٢/١.

(٢) ينظر مادة (دخل) في : مقاييس اللغة: ٣٣٥/٢، وجمهرة اللغة: ٥٨٠/١، ولسان العرب: ٢٤٢/١١.

(٣) ينظر: التعريفات: ٥٤.

(٤) ينظر: المعجم الوسيط: ١/ ٢٩٤، والمصباح المنير: ١/ ١٩٩.

(٥) ينظر: مختار الصحاح: ١٠٦، والمصباح المنير: ١٩٩/١.

(٦) ينظر: المستصفى من علم الأصول: ٧٧/١، والتعريفات/ ١٠٤.

(٧) ينظر: خلاصة المنطق: ١٤.

(٨) ينظر: البحث الدلالي عند الأصوليين: ٩٠.

(٩) خلاصة المنطق: ١٤.

(١٠) دراسة المعنى عند الأصوليين: ١٨.

(١١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٥٣/١- ١٧٤ .

(١٢) خلاصة المنطق: ١٤.

(١٣) البحث الدلالي عند الأصوليين: ٩٠.

(١٤) ينظر: المحصول للرازي: ١/ ٢٩٩، والكوكب الدري: ١٧٩/١.

(١٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٤٠٧، والمذكر والمؤنث للتستري:١- ٥ .

(١٦) الشاهد لم يعرف قائله، ينظر: الاصول في النحو:٤٠٧/٢، والكامل في اللغة والأدب: ٢٢٣/١.

(١٧) ينظر: الخصائص: ٢٦٦/١.

(١٨) الأصول في النحو : ٢/ ٤٠٩ .

(١٩) ديوان جرير : ٣٢٠.

(٢٠) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٠/٢، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ٤٦.

(٢١) الأصول في النحو:٤١٢/٢.

(٢٢) ينظر الصحاح: ٢٠١٦/٥.

(٢٣) ديوان الأعشى: ٢٢١.

ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٢٥٢/٣. [٢٤])

الكتاب: ٤٦/٢، والخصائص: ٤١٣/٢. [٢٥])

ينظر: الخصائص: ٤١٣/٢، والأصول في النحو: ٤١٢/٢. [٢٦])

ينظر القاموس المحيط: ٤٥٨. [٢٧])

ينظر لسان العرب: ٦٦١/١. [٢٨])

ينظر: تاج العروس: ١٨/٢٢٤. [٢٩])

(٣٠) الأصول في النحو: ٢/ ٤١٤.

(٣١) فقه اللغة للثعالبي: ٢٣٤.

ديوان زهير: ١٢. [٣٢])

(٣٣) السنن الكبرى للنسائي: ٣/٢٣٩.

(٣٤) المزهر في علوم اللغة: ٢/ ٩١.

ينظر: الصحاح: ٣/٩٥٧، واللمحة في شرح الملحة: ١/٢١٥، وهمع الهوامع: ٣/٣٦٢، وتاج العروس: ١٦/٣٢٤. [٣٥])

(٣٦) ديوان الفرزدق: ٢/٥٤٧.

ينظر: اسفار الفصيح: ٢/٧٩٣- ٧٩٥. [٣٧])

ينظر: معجم ديوان الأدب: ١/٣٣٠- ٣٣١. [٣٨])

معجم ديوان الأدب: ١/٢٠١. [٣٩])

(٤٠) معجم ديوان الأدب: ٣/ ٣٧٠.

جمهرة اللغة: ٢/١١٦٠. [٤١])

(٤٢) المزهر في علوم اللغة: ٢/ ١٨٤.

الفصيح: ٣٨- ٣٩. [٤٣])

(٤٤) الكامل في اللغة والأدب: ١/١٥٤.

(٤٥) جمهرة اللغة: ٣ /١٢٦٨- ١٢٦٩.

ينظر: اصلاح المنطق: ٢٤٣- ٢٥٣. [٤٦])

ينظر: ادب الكاتب: ٢٩٣- ٢٩٥. [٤٧])

(٤٨) اصلاح المنطق: ٢٥٣.

المزهر في علوم اللغة: ٢/١٩٣. [٤٩])

الصحاح: ٣/٩٤٧. [٥٠])

الغريب المصنف: ١/٣٩٧- ٤٠٠. [٥١])

الصحاح: ١/٣٩٥. [٥٢])

(٥٣) ينظر: ادب الكاتب: ٢٩٤.

(٥٤) ينظر: جمهرة اللغة: ٣/١٢٥١- ١٢٥٣ .

(٥٥) المزهر في علوم اللغة: ٢/ ١٩٤.

(٥٦) المزهر في علوم اللغة: ٢/١٩٦.

(٥٧) المذكر والمؤنث للتستري: ١.

(٥٨) المذكر والمؤنث للتستري: ١- ٤.

(٥٩) ينظر: البحر المحيط:٥٦٦/٤.

(٦٠) عناية القاضي وكفاية الراضي: ٤/ ٨٦.

(٦١) المذكر والمؤنث للأنباري : ٨٧.

(٦٢) ينظر: الكتاب: ٥٦٥/٣، والخصائص: ٤١٤/٢.

(٦٣) ينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ٣٠٦.

(٦٤) ينظر: جامع البيان: ١٧٥/١٧، ومفاتيح الغيب/ ٣٠٨/٨.

(٦٥) عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم : ١٤.

(٦٦) الكتاب: ٤/ ١٩٩- ٢٠٠.

(٦٧) للتوسع في المسألة ينظر: إرشاد الفحول: ١/ ٣١٨، والتمهيد في أصول الفقه: ١/ ٢٩٨)، والبحر المحيط في أصول الفقه: ٢/ ٣٣٣).

(٦٨) ينظر: إرشاد الفحول: ١/ ٣١٨، والمعتمد في أصول الفقه: ١/ ٢٣٣، وشرح التلويح على التوضيح: ٢/ ٣٦٣.

(٦٩) صحيح مسلم: ٦١/٤.

(٧٠) ينظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول: ٢/ ٤٦٢، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ٨/٢، والمحصول: ٢/ ٣٨٠.

(٧١) الإحكام في أصول الأحكام: ٨٤/٣.

(٧٢) إرشاد الفحول: ١/ ٣١٩، والبحر المحيط في أصول الفقه: ٢/ ٣٣٣.

إرشاد الفحول: ١/ ٣١٩. [٧٣])

(٧٤) البحر المحيط في أصول الفقه:٤/ ٢٤٥.

(٧٥) ينظر هذا القول والتفاصيل التي بعده في: نهاية الوصول إلى علم الأصول: ٢/ ٤٦٢، وكشف الأسرار شرح اصول البزدوي: ٢/ ٨، والمحصول: ٢/ ٣٨٠، وإرشاد الفحول: ١/ ٣١٨، والبحر المحيط في أصول الفقه: ٢/ ٣٣٣، والتمهيد في أصول الفقه: ١/ ٢٩٨.

(٧٦) ينظر صحيح مسلم: ١٣٥٧/٣ أخرجه من حديث : ((كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ، فِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، اغْزُوا وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ..)) الحديث.

(٧٧) ينظر: سنن ابي داود: ٢٨٠/١ أخرجه من حديث: ((الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوِ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ)).

المصادر

١. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت:٤٥٦هـ)، تحـ: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٢. أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تحـ: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
٣. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحـ: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٤. إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، محمد بن علي بن محمد، (ت: ٤٣٣هـ)، تحـ: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
٥. إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت، (ت: ٢٤٤هـ)، تحـ: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
٦. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحـ: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٧. البحث الدلالي عند الأصوليين، لمحمد يوسف حبلص، مكتبة عالم الكتب، ط١، ١٩٩١م.
٨. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحـ: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠ه.
٩. البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٠. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحـ: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر، ط٢، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.
١١. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحـ: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٢. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحـ: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
١٣. التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلوذاني الحنبلي، محفوظ بن احمد بن الحسن، ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
١٤. جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (ت:٣١٠هـ)، تحـ: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، -٢٠٠٠ م.
١٥. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٦.الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت:٧٤٩هـ)، تحـ: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
١٧.الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
١٨.خلاصة المنطق، لعبد الهادي الفضلي، مطبعة الآداب، النجف.
١٩.دراسة المعنى عند الأصوليين، لطاهر حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣م.
٢٠.ديوان الأعشى، لميمون بن قيس ، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٩٨٣م.
٢١.ديوان جرير بن عطية، تحـ: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، لا ت.
٢٢.ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
٢٣.ديوان الفرزدق، لهمام بن غالب، دار صادر، بيروت.
٢٤.سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت:٢٧٥هـ)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٢٥.السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحـ: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٦.شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت:٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح بمصر، لا ط، لا ت.
٢٧.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ)، تحـ: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٨.صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت:٢٦١هـ)، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٢٩.عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، (ت:١٠٦٩هـ)، دار صادر- بيروت.
٣٠.عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم، لأستاذ الدكتور أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
٣١.الغريب المصنف، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت:٢٢٤هـ)، تحـ: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٣٢.الفصيح، لأبي العباس، احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب (ت٢٩١ه)، تحـ: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.
٣٣.فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت:٤٢٩هـ)، تحـ: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٣٤.القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط٨، ٢٠٠٥م.
٣٥.الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت:٢٨٥هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.

٣٦.الكتاب، لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.
٣٧.كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت:٧٣٠هـ)، تحـ: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية بيروت.
٣٨.الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، لأبي محمد، جمال الدين، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ (ت:٧٧٢هـ)، تحـ: د.محمد حسن عواد، دار عمار- عمان- الأردن، ط١، ١٤٠٥.
٣٩.لسان العرب، لأبن منظور الأنصاري، جمال الدين محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، (ت:٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٤٠.اللمحة في شرح الملحة، لأبن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت:٧٢٠هـ)، تحـ: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٤١.المحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ)، دراسة وتحـ: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٢.المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٣.مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت:٦٦٦هـ)، تحـ: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، لط٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٤.المذكر والمؤنث، لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت٣٢٨ه)، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، وزارة الاوقاف، جمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة احياء التراث، ١٤٠١ه- ١٩٨١م.
٤٥.المذكر والمؤنث، لأبي الحسين الكاتب، سعيد بن إبراهيم التستري، البغدادي، النصراني، (ت:٣٦١هـ).
٤٦.المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحـ: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.
٤٧.المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي (ت٥٠٥ه)، تحـ: إبراهيم رمضان، دار الارقم، بيروت، ١٩٩٤م.
٤٨.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
٤٩.المعتمد في أصول الفقه، لمحمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (ت:٤٣٦هـ)، تحـ: خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٣ه.
٥٠.معجم الأدباء، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت:٦٢٦هـ)، تحـ: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٥١.معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت:٣٥٠هـ)، تحـ: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، - ٢٠٠٣ م.

٥٢.المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، دار الدعوة.
٥٣.مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٣،١٤٢٠ هـ.
٥٤.معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (ت:٣٩٥هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٥.نهاية الوصول إلى علم الأصول، لمظفر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي، تحـ: سعد بن غرير بن مهدي السلمي، جامعة أم القرى.
٥٦.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.